اختيارات الأصبهاني النَّحويّة في بابي العطف والبدل

د. عائشة مسعود الرويشـــــي – كلية التربية ـ جامعة الزاوية

الملخّـــــص :

يســـعى هذا البحث الموسوم بـ (اختيارات الأصبهاني النَّحويّة في بابي العطف والبدل) إلى بيان شخصية الأصبهاني النَّحويّة والبارعة في المناقشـــة والتحليل ، من خلال دراسة الآراء النَّحويّة التي انتخبها في بابي العطف والبدل، واجتهاداته ومناقشته لها وعرضه آراء العلماء فيها ، مؤيداً كلامه بما عنده من رواية غزيرة وأقيسة محكمة.

Research Summary

This research entitled (Al-Isbahani's grammatical tests in the chapters on conjunction and substitution) seeks to clarify Al-Isbahani's grammatical character who is skilled in discussion and analysis, through studying the grammatical opinions that I produced in the chapters of conjunction and substitution, his efforts, his discussion of them, his presentation of the opinions of scholars regarding them, and his choice of what he deems correct among them, supporting his words with the abundant narrations he has and strong analogies.

The research was divided into two sections:

The first section dealt with his grammatical tests in the section on conjunction, and the second section dealt with his tests in the section on substitution, and I concluded the research with the most important results that I reached, among them that Al-Isbahani has an opinion and diligence, and has an outstanding personality1 in his time and era, and that Al-Asbahani's opinions and grammatical tests agree in their entirety. The doctrine of the Basrans's, so he was more inclined towards them in what he saw and produced.

المقدمـــــــــــة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد النَّبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد :

الأصبهاني هو عليّ بن الحسين بن عليّ الضّرير الأصبهاني النَّحويّ ، يكنى بأبي الحســـن ، وله عدّة ألقاب، فهو يُلقّب بالباقولـــي ، كما أنَّه يُلقّب - أيضاً - بجامع العلوم

؛ لإلمامه بكثير من علوم عصره ، ولاهتمامه بعلوم القرآن خاصة من تفسير وقـــراءات وإعراب أطلق عليه عماد المفسرين.

جاء الأصبهاني وقد بلغ النَّحـــو العربيُّ مبلغاً عظيماً من النَّضج في عصر ازدهار الثَّقافة العربيّة الإسلاميّة ؛ إذ كَثُرت كتب النَّحو كثرة مستفيضة ، من بينها كتب الأصبهاني التي احتوت في طيَّاتها علوم اللُّغة ، والتي تنبئ عن عقليته النَّحويّة الفذة وبراعته العلمية واجتهاده المتميز في إرساء قواعد اللُّغة العربيّة ، فهي تزخر بآرائه واجتهاداته وانتخاباته النَّحويّة ، فرغبت أن أدرس اختياراته النَّحويّة في بابي العطف والبدل في كتابيه كشف المشكلات وشرح اللُّمع ، ولطول البحث اقتصرت على عيّنات من اختياراته النَّحويّة ؛ لأنَّ المجال لا يتَّسع لدراسة جميع المسائل.

خطـــــــــة البحث :

قسّمتُ البحث إلى مبحثين : المبحث الأول تناولت فيه اختيارات الأصبهاني النَّحويّة في باب العطف، والمبحث الثاني اختياراته النَّحويّة في باب البدل، وختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول ـ العطـــــف :

عطف الظاهـــــر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض :

اختلف الكوفيـــون والبصريون في هذه المسألة[1]، فذهب الكوفيون، وتبعهم يونس[2] والأخفش[3] في أحد قوليه إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، نحو : مررت بك وزيدٍ، واستدلّوا على ما ذهبوا إليه بالسَّماع والقياس، فأمَّا السَّماع، فما ورد في القرآن الكريم ، والحديث النَّبوي الشَّريف، وكلام العرب نثرهم ونظمهم، فمن القرآن الكريم قراءة حمزة[4] قوله ـ تعالى ـ : **(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)** بجرّ (الأرحام) [سورة النساء: 1]، وقوله ـ تعالى ـ : **(وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَـــرَامِ)** [سورة البقرة: 215]، وقوله ـ تعالى ـ : **(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)** [سورة الحجر: 20] وقوله- تعالى- : **(قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ)** [سورة النساء: 126]، ومن الحديث النَّبوي الشَّريف قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ **"إنَّما مَثَلُكُم واليهودِ والنَّصارى كرجل استعمل عمالا "**[5]، ومن النثر ما حكاه قطرب : " ما فيها غيره وفرسِه"[6]، بجر (فرسِه). واستدلّوا بكثير من أقوال الشعراء التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، ذكرها ابن مالك[7]، والسمين الحلبي[8]، منها على سبيل المثال قول العباس بن مرداس[9]:

أكُرُّ علـــى الكتيبةِ لا أبالـــي أفيها كان حَتْفِي أم سواها

(سواها) عطف على (فيها) بدون إعادة الجار.

وأمَّا القياس، فمن وجهين[10]:

أحدهما : كما جاز أن يبدل منه ويؤكد بغير إعادة المجرور، كذلك يعطف عليه بدونه.

الثانـــي : لمَّا كان الضمير المجرور فضلة كالضمير المنصوب، جاز العطف عليه من غير إعادة العامل، كما يعطف على الضمير المنصوب. وقد وافقهم بعض النحاة المتأخرين، منهم: ابن مالك[11]، وأبو حيان[12]، وابن عقيل[13]، والسيوطي[14]. وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض؛ لأمرين[15].

1- ضمير الجر بَدَلٌ من التنوين ومُعاقِب له، فقبح أن يعطف عليه كما لا يعطف الاسم الظاهر على التنوين.

2- ضمير الجرّ ضعيف، لأنَّه ملازم للاتصال بعامله، فصار كالجزء من الكلمة.

وتبعهم في هذا الرأي الأصبهاني ، فقد اختار مذهب البصريين وخالف الكوفيين ، فلم يجز عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، يقول: "وأمَّا المعطوف على المضمر المجرور في نحو مررت به وزيدٍ فعندنا لا يجوز إلاَّ بإعادة الجار"[16]، وعند توجيهه قوله - تعالى - : **(وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)** ذكر أنَّ (مَنْ) "في موضع النصب بفعل مضمر، والتقدير: وجعلنا لكم فيها معايش وأعشنا مَن لستم له برازقين. ولا يجوز أن تكون (مَـــنْ) في موضع الجر بالعطف على الكاف والميم لأنَّه لم يُعدِ اللام"[17]، وقد ردَّ رأي الفراء القائل بجواز ذلك، في توجيهه قوله - تعالى- : **(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ)** أنَّ قوله **(وَالْمَسْجِدِ الحَـــرَامِ)** مجرور بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، قائلاً: "وزعـــم الفراء أنَّ قوله (والمسجد الحرام) جـــرّ على الهاء المجرورة بالباء، أي وكفرٌ به وبالمسجد الحرام. وهذا غير مرضيّ عندنا؛ لأنَّ المضمر المجرور لا يعطف عليه الظاهر إلاَّ بإعادة حرف الجر، لا تقول: مررت بِهِ وزيدٍ حتى تقول وبزيدٍ، فكذلك ههنا لو كان معطوفاً على الهاء لقال: "وكفرٌ بِهِ وبالمسجد الحرام"، فلمَّا لم يقل هذا ولم يُعدِ الباء علمت أنَّه غير معطوف عليه"[18].

وذكر وجوهاً يؤيد بها رأيه، منها:

- أنَّ أبا عليّ الفارسيّ قال: "قولهم مررت به وبك هذه المجرورات تشبه التنوين من حيث إنها لا تنفصل عن الجار، كما أنَّ التنوين لا ينفصل عن الاسم ومن حيث إنَّك تقول

يا غلامِ فتحذف الياء كما تحذف التنوين فلمَّا أشبهها وجب أن لا يعطف عليها كما لا يعطف على التنوين"[19].

وظاهر كلامه أنَّ علة الامتناع هي شبه الضمير المجرور بالتنوين، إذ هو بَدَل منه ومُعاقِب له، وهذا الشبه الذي ذكره الأصبهاني - نقلاً عن الفارسيّ – بين ضمير الخفض والتنوين هو الذي سوّغ له حكم منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، والذي يمكن أن يقال في هذه المسألة إنَّ حجج الكوفيين كانت مبنية على ما ورد من آيات كريمة من غير إعادة الجار، وعلى استقراء كلام العرب، الأمر الذي يجعلنا نقول إنَّ مذهب الكوفيين هو المذهب المختار. **العطف على الضمير المرفوع من غير فصل ولا توكيد:**

اختلف النحاة[20] في مسألة العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فاصل، فمنهم مَنْ يرى أنَّه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر المرفوع إلاَّ بالتوكيد أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام وهم البصريون، فسيبويه استحسن العطف مع الفصل بـ(لا) في قوله - تعالى - : **(لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)** [سورة الأنعام: 148] ؛ إذ قال : "إنما حَسُنَ لمكان (لا)"[21]

ومنهم مَنْ يرى جواز العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فاصل، وهم الكوفيون.

أمَّا الأصبهاني فقد وقـــع في كلامه ما وافق فيه البصريين ، وما وافق فيه الكوفيين؛ قال في شرح اللُّمع : "واعلم أنَّ... عطف المرفوع على المضمر المرفوع لا يستحسن ما لم يؤكد ، كقولك: قمتَ وزيدٌ ، وقم وزيدٌ حتى تقول قم أنت وزيد وقمت أنت وزيد"[22]. وفي موضع آخر أجاز عطف قوله **(وَرَسُـــولُـــهُ)** على المضمر المرفوع في **(بَرِيءٌ)** في قوله – تعالى - : **(أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)** [سورة التوبة: 3]، لوجود فاصل قام مقام التوكيد ، يقول: "إن شئت كان عطفاً على الضمير في **(بَرِيءٌ)** ؛ لأنَّه قد عوض من إبراز الضمير الظرف وهو قوله **(مِّنَ الْمُشْرِكِينَ)**"[23].

وفـــي مواضع من كلامه تابع الكوفيين في رأيهم ، فذهب إلى جواز عطف الاسم الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع من غير توكيد ولا فاصل في توجيهه الآية الكريمة: **(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ)** [سورة المائدة: 45]، حيث قال: "ويجوز أَنْ يرتفع قوله **(وَالْعَيْنَ)** بالعطف على الضمير الذي في قوله **(بِالنَّفْسِ)**، أي : النفس مقتولة بالنفس هي ، وإنْ لم يؤكَّد"[24]، وفي قوله – تعالى- : **(مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)** أجاز ذلك واعترض على قولهم : إنَّ (لا) قد قام مقام الضمير، فيقوى الضمير

بقوله (لا) كما يتأكد بـ(نحن)، ذاكراً أنَّ ذلك غير صحيح ؛ لأنَّ (لا) لم تكن فاصلا في الكلام ، ولم تكن عوضا من التأكيد ؛ لأنَّها جاءت بعد حرف العطف لا قبله، يقول: "قوله تعالى: **(مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)** عطف قوله: **(وَلاَ آبَاؤُنَا)** على الضمير في **(أَشْرَكْنَا)**. ولم يقل (ما أشركنا نحن) قالوا: لأنَّ (لا) قد قام مقام الضمير، فيقوى الضمير بقوله (لا) كما يتأكد بـ(نحن). وهذا إنَّما كان يصحّ أن لو كان (آبَاؤُنَا) كانت الواو داخلة عليه على تقدير: ما أشركنا لا وآباؤنا؛ فَأمَّا إذا تقدمت الواو على (لا) لم يصحّ منهم هذا الكلام"[25]. فهذا منه متابعة للكوفيين، وردٌّ على سيبويه الذي رأى العطف في الآية إنَّما حسن لمكان (لا).

وقد تأثر الأصبهاني في هذا الموضع بكلام أبي عليّ الفارسيّ الذي تابع فيه الكوفيين، يقول أبو عليّ : "فإنْ قلت: فإنَّ (لا) في قوله (وَلاَ آبَاؤُنَا) عوض من التأكيد، لأنَّ الكلام قد طال بها، كما طال في نحو: حضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ؛ قيل: هذا إنَّما يستقيم أن يكون عوضا إذا وقع قبل حرف العطف، ليكون عوضا من الضمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف. فأمَّا إذا وقع بعد حرف العطف لم يسدَّ ذلك المسدّ"[26].

والمختار من كلامه ما وافق فيه البصريين؛ لوجهين[27]:

الأول : أنَّ الضمير ملفوظا مقدرا أو منزلته كمنزلة الاسم الواحد، فإذا عطفت الاسم على الضمير فكأنَّك عطفت اسما على فعل[28].

الثاني : ورد اجتماع الفصل والتوكيد معاً في مواضع من التنزيل، كقوله تعالى: **(فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ)** [سورة الشعراء: 94]، ففصل بـ(فيها)، وأكّدت واو الجماعة بـ(هُمْ)، وقوله - تعالى- : **(وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا)** [سورة النحل: 35]، فمع طولِ الفاصل **(مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ)**، وهو سابق لحرف العطف، و(لا) وهو لاحق لحرف العطف، أُكّدَ الضمير قبل العطف عليه، ولو تُرِك التوكيد، والفاصل الذي قبل حرف العطف، لكان في الفاصل الذي بعد حرف العطف، وهو (لا)، غُنْيَة عنهما، ولجاز به وحده الكلام[29].

مجيء (أو) بمعنى الواو:

ذكر الأصبهاني أنَّ (أو) من حروف العطف، ولها عدة معانٍ، منها[30]:

1- الشَّك، نحو قولك: قام زيد أو عمرو.

2- التخيير، نحو قولك: اضرب زيدا أو عمرا.

3- الإباحة، نحو قولك: تعلم الفقه أو النحو، وقولك: جالسن الحسن أو ابن سيرين.

4- الإبهام، نحو قوله – تعالى - : **(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)** [سورة الصافات: 147]، المعنى : أنَّهم كانوا عدداً لو نظر الناظر إليهم لقال: هم مائة ألف ، أو

يزيدون[31]، وأبى الأصبهاني أَنْ تخرج (أو) عن معناها الأصلي وهو الإبهام في هذه الآية ، وأَنْ تكون بمعنى (الواو) كما قال غيره ، فقال: " مَنْ قال إنَّ أو تأتي بمعنى الواو فليس بشيء "[32]، وليس بالسهل[33]، ومجيء (أو) بمعنى الواو مذهب الكوفيين والأخفش وقطرب والأزهري[34].

وردَّ رأي الفراء أنَّ معنى (أو) في الآية الكريمة **(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)** بمعنى الواو، ووصفه بالخطأ، قائلاً: "قال الفراء: (أو) بمعنى الواو، والتقدير: إلى مائة ألف ويزيدون. وهذا خطأ منه؛ فإنَّ (أو) ليس بمعنى الواو، وليس للشَّك ههنا... ، وخفي عليه أنَّ (أو) ههنا للإبهام"[35]. وكون (أو) ههنا للإبهام قول ذهب إليه جماعة منهم ابن برهان والمالقي وبعض البصريين، وأجازه النحاس ومَنْ وافقه[36]، "وإنَّما ذهبوا هذا المذهب لأنَّ الشك لا يعلمه المخبر، والخالق جلّ جلاله وتقدَّست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره، والإبهام يعلمه المخبر وإنَّما أراد تشكيك السامع بأمر قصده فأبهم عليه وهو عالم"[37].

وقال الأصبهاني في موضع آخر من كلامه: "فإنْ قيل فقد قال الله - تعالى - : **(وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)** [سورة الإنسان: 24]، ولا يجوز له أن يطيع أحدهما بل المحرم عليه طاعتهما جميعاً، فأو بمعنى الواو، قلنا ليس الأمر كذلك إنَّما قوله **(وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)** على تقدير لا تطع أحد هذين فإنَّ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء"[38]، فهو يرى أنَّ (أو) في هذا الموضع للتخيير، وليست بمعنى الواو إلاَّ أنَّه جعل (أو) في بعض المواضع تجري مجرى الواو وإفادة مطلق الجمع، فقال معلِّقا على مجيء (أو) مع (سِيّان) في قول الهُذَليّ[39].

وكَانَ سِيَّانِ أَلاَّ يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ

"وحق الكـــلام سِيَّان زيدٌ وعمروٌ ولا يقال سِيَّان زيدٌ أو عمرو، قد جاء جالس الحسن أو ابن سيرين فيجوز له مجالستهما جميعا، فهذا مجازه"[40]. وقال في تفسيره وإعرابه قوله - تعالى - : **(إِن يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا)** [سورة النساء: 134]: " فكان حقه على القياس: فالله أولى به، لأنَّ التقدير: إن يكن أحد هذين الرجلين فالله أولى به، ولكن جاز أن يقال: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيجوز له مجالستهما جميعاً جاء (أَوْلَى بِهِمَا) على هذا التأويل والتقدير؛ ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي – السابق الذكر – فقال: أو يسرحوه. جاء على قولهم جالس الحسن أو ابن سيرين"[41].

ومثل ذلك قوله عند إعرابه قوله تعالى: (**أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ**) [سورة هود: 87]: "وليس قوله (**أَوْ أَن نَّفْعَلَ**) معطوفاً على قوله (**أَن نَّتْرُكَ**) كما تظنّه، لأنَّ المعنى حينئذ فاسد لأنَّه يصير التقدير: أصلواتك تأمرك بأحد هذين، وليس المعنى على هذا، وإنَّما المعنى: أصلواتك تأمرك بترك هذين. و(أو) ههنا بمنزلتها في قولهم "جالس الحسن أو ابن سيرين" وكقوله تعالى: (إِن يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا)[42]، ولعل كثرة مجيء (أو) للإباحة التي تفيد جواز الجمع بين الشيئين هو ما جعل بعضهم يُجيز أن تأتي (أو) بمعنى الواو التي هي موضوعة في كلامهم لمطلق الجمع والتشريك في الحكم[43]، والأولى أنَّه إذا اتّجه إبقاءُ حروف المعاني على ما وضعت له من المعاني والاستعمال، كان أمثل من تنزيل بعضها بعض[44].

لا يجـــــوز العطف على معمولي عاملين مختلفين:

أجمع النحويون على جواز العطف على معمولي عامل واحد: "إنَّ زيداً ذاهبٌ، وعمراً جالسٌ"[45]، وعلى معمولات عامل، نحو: "أعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً، وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً" وأجمعوا على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين[46]، نحو: "إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لعمروٍ، وأخاك غلامُه بكرٍ"، وأمَّا العطف على معمولي عاملين مختلفين فالمشهور عن سيبويه المنع[47]، وبه قال المبرد، وابن السراج[48]، ورجَّحه العكبري، وذكر أنَّ حجة منعهم من وجهين: "أولهما: أنَّ حرف العطف نائب عن العامل، وليس من قوته أنْ ينوب عن اثنين، فلذلك لا يصحُّ إظهارهما بعده".

والثانـــــي : أنَّه لو جاز العطف على معمولين لجاز على أكثر، ولجاز أن يتقدم المرفوع على المجرور، كقولك: زيدٌ في الدارِ وعمرٌ السوقِ[49]، أمَّا الأخفش فقد أجاز العطف على معمولي عاملين، إن كان الجار مقدما[50]، وبه قال الكسائي، والفراء، والزجاج[51]، ورجّحه الزمخشري، وأبو حيان، وابن هشام[52]، يقول ابن هشام في المغني: "فالحقّ جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ"[53].

أمَّا الأصبهاني فقد رأى أنَّه لا يجوز العطف على معمولي عاملين، موافقا لسيبويه ومَنْ تبعه في ذلك، يقول عند إعرابه قوله تعالى: (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [سورة الكهف: 26]: "أي ما أبْصَرَه وأسْمَعَه، فالتقدير: أبصر به وأسمع به. وكان القياس إظهار (به) لأنَّ الجار والمجرور في موضع الفاعل، ولكن لما ذكر في الأول (به) استغنى بذكره عنه ثانيا، ألا ترى أنَّه لا يجوز العطف على عاملين. ثم جاء قوله[54]:

أكُلَّ أمْرِئ تَحْسَبِين امْرَأً ونَارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نَارا

أي وكلّ نار، فأضمر (كلاًّ) استغناء بذكره أولاً عن ذكره ثانياً، فكذا ههنا"[55].

قدّره الأصبهاني على حذف كل مع نار لتقدم ذكرها، حتى يسلم بهذا التقدير من العطف على عاملين، وهو ما فعله سيبويه الذي لا يجيز هذا النوع من العطف، يقول في كتابه: "فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إيَّاه في أوّل الكلام، ولقلة التباسه على المخاطَب"[56].

أمَّا مَنْ أجاز العطف على معمولي عاملين فإنَّه يخفض (نارٍ)، بالعطف على (أمريء)، ويعطف (ناراً) على (أمرأً) وهما معمولان لعاملين مختلفين: الأول معمول لـ(كل) والثاني معمول لـ(تحسبين)[57].

قال الأصبهاني في شرح اللُّمع: "فأَمَّا قولهم ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو إنَّما لم يجز بالجر لأنَّك تجرّ قاعدا بالعطف على قائم وترفع عمراً بالعطف على زيد فيكون ذلك عطفا على عاملين أحدهما (ليس) والآخر (الباء) وسيبويه منع من ذلك"[58]، ورفض رأي الأخفش وحججه في جواز العطف على عاملين مختلفين، فقد احتجّ الأخفش بقراءة مَنْ قرأ (آياتٍ) بالكسر من قوله تعالى: (إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ (3) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (4) وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (5)) [سورة الجاثية: 2-3-4] فجرّ قوله (وَاخْتِلافِ) بالعطف على (خَلْقَكُمْ) ونصب (آيَاتٍ) بالعطف على (آيَاتٍ) الثانية كما أنَّ قوله (وَفِي خَلْقِكُمْ) معطوف على قوله (إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ) و(آيَاتٍ) معطوفة على المنصوب بـ(إنَّ)، فـ(إنَّ) و(في) عاملان مختلفان فأجاز العطف عليهما[59].

وأنشد قول الشاعر[60]:

هَوِّنْ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الأمُورَ بِكَفِّ الإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلاَ قَاصِرٍ عنك مَأمُورُهَا

فجاءت كلمة (قاصر) مجرورة بالعطف على آتيك و(مأمُورُهَا) بالعطف على (مَنْهِيُّهَا)، والعاملان هما (الباء) و(ليس)[61].

وعند الأصبهاني أنَّ الأمر بخلاف ما قاله الأخفش، وعلل لذلك بقوله: "لأنَّه لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على عشرة عوامل، ولو جاز ذلك لجاز على مائتين وأكثر من ذلك، وهذا بيّن الفساد؛ لأنَّ حرف العطف قائم مقام العامل فيقوم مقام عامل واحد ولا يبلغ من قوته أن يقوم مقام عاملين، فأمَّا ما احتجَّ به من الآي والأبيات

فإنَّما جاز إضمار أحد العاملين فيها – لأجل ذكرها في الأول – والشيء إذا جرى ذكره جاز إضماره ضرورة لتصحيح اللفظ والكلام"[62]، وذكر أنَّ لا حجة له في الآية لأنَّ (آياتٍ) ذُكِرتْ بعد الآية الأولى في الآيتين للتأكيد والبدل والتكرار، وهو ما ذهب إليه المبرد في هذا الموضع، والأصبهاني رجّحه وأيّده وأخذ به[63]، وفي نظرنا أنَّ رأي الأخفش والكوفيين بجواز العطف على عاملين مختلفين مردودٌ؛ لأنَّه كما ذكر الأصبهاني إذا جاز العطف على عاملين مختلفين لجاز العطف على أكثر من ذلك، وهذا لا يجوز لأنَّ حرف العطف قائم مقام العامل، فيقوم مقام عامل واحد، ولا يبلغ من قوته أن يقوم مقام عاملين.

مجيء (لكن) الخفيفة حرف عطف:

تحدّث الأصبهاني عن (لكن)، فقال: "من لطائف العربية... أنَّ لكن إذا كانت مشددة نصبت الاسم ورفعت الخبر كقولك: لكنَّ عمرا قائم، وإذا خففت كانت من حروف العطف بعد النفي... وكانت حرفا من حروف الابتداء بعد الإثبات"[64].

فقد اختار أنْ تكون (لكن) المخففة من أحرف العطف مُقتفيا قفو سيبويه، بشرط أنْ تسبق بنفي، أمَّا إذا لم تسبق بنفي وجاءت بعد الإثبات وجب أن يكون بعدها جملة، تقول: قام زيد لكن عمرو لم يقم ومررت بمحمد لكن جعفر لم أمرر به[65].

ومن النحاة[66]، مَنْ اشترط في جعل (لكن) المخففة من أحرف العطف أنْ لا تقترن بالواو، فإنْ جيء بالواو تكون الواو عاطفة، ويختص الحرف الذي يجيء بعده بما هو له، واختلفوا في مسألة "ما قام زيد ولكن عمرو" على أربعة أقوال[67]:

الأول: إنَّ (لكِنْ) غير عاطفة، والواو عاطفة، وهو قول يونس.

الثاني: إنَّ (لكنْ) غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرَّح بجميعها، نحو قولك: "ما قام زيد ولكن عمرو"، فالتقدير: ولكن قام عمرو، ومثل قوله تعالى: (وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ) [سورة الأحزاب: 40]، فالتقدير: ولكنْ كان رسول الله، وهو قول ابن مالك.

الثالث: إنَّ (لِكنْ) عاطفة، والواو زائدة لازمة، وهو قول ابن عصفور.

الرابع: إنَّ (لكِنْ) عاطفة، والواو زائدة غير لازمة، وهو قول ابن كيسان.

والاختيار أنَّ الواو عاطفة جملة على جملة؛ وذلك لأنَّه إذا اجتمع حرفان من حروف العطف فلا يخلو من أنْ يخرج أحدهما عن العطف، ويكون الآخر عاطفاً[68]، وفي هذه الحالة نحكم للواو بالعطف دون لكن، لأنَّ الواو أم حروف العطف، فالأولى أن تكون هي العاطفة[69].

وحكى الأصبهاني[70] في كتابه شرح اللُّمع عن يونس أنَّ (لكنْ) ليست من حروف العطف؛ ووجه ذلك أنَّ لكنْ المخففة بمنزلة المشددة التي ليست من حروف العطف فتخفيفها لا يخرجها عن معنى المشددة، فهي لا تخرج بالتخفيف عمَّا كانت عليه، كما لم تخرج أخواتها عنه كإنْ في قراءة الحرمين وأبي بكر قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [سورة هود: 111] بالتخفيف ونصب (كُلاًّ).
وكذلك (كأنْ) في قوله:[71]

ويوماً تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

الشاهد فيه : (كَأَنْ ظَبْيَةً) حيث جاءت كَأنْ مخففة ونصبت اسمها (ظبية).

وما ذهب إليه يونس لم يوافق عليه الأصبهاني وردَّه بقوله: "وليس لما أنكره وجه؛ لأنَّ الحروف تختلف أحوالها ألا ترى أنَّ (حتى) مرة تجرّ ومرة تعطف ومرة لا تعمل شيئاً فكذا لكنْ إذا شددت كانت بمنزلة إنَّ وإذا خففت ووقعت بعد الجحد كانت عاطفة، وإذا لم تكن بعد الجحد ووقعت بعدها جملة كانت من حروف الابتداء"[72].

المبحث الثاني ـ الإبـــدال

جـــــواز إبدال النكـــــرة من المعرفـــــــة :

قال الأصبهاني في إعرابه (غيرِ) من قوله - تعالى - : **(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ)** [سورة الفاتحة: 7]: "إنَّ الجـــرّ في (غيرِ) هو على البدل وبدل النكرة من المعرفة جائز ، وقيل : هو صفة للذين ، فمن قال بهذا فله جوابان : أحدهما : أنَّ (الذين) وإن كان معرفة ففيه الشيوع والعموم وجاء (غير) وصفا له ، وقال أبوبكر إنَّ غير إنَّما يكون نكرة إذا كان هناك أغيارا، فأمَّا إذا قلت مررت بالمسلم غير الكافر فليس غير المسلم إلاَّ الكافر، فللمسلم ضد واحد وللمنعم عليه ضد واحد وهو المغضوب عليه، فقد تعرّف (غير) ها هنا فجاز جريه وصفا له"[73] ، و ذهب الأصبهاني في نصّه السابق إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة، فجعل **(غَيْرِ)** بدلاً من المعرفة **(الَّذِينَ)**، وذكر لها وجهاً ثانيا من الإعراب ، وهو أنْ تكون نعتا للذين ، وأنَّ الجواب عن هذا الوجه أنَّ لفظ (الذين) وإن كان معرفة ففيه الشيوع والعموم ؛ أي : أنَّه شائع لا يراد به جمع بعينه فصار كالنكرة ، فجاز نعته؛ لأنَّه جعل الموصوف قد جرى مجرى النكرة، وأنَّك إذا قلت : هذا رجلٌ غيرُك فإنَّ له أغياراً كثيرة وإذا كان كذلك لم يتعرّف بالإضافة وجاز جريه على النكرة[74]، فالأصبهاني جوَّز أن تكون (غير) صفة

بإبهام الموصوف وجريانه مجرى النكرة أو بتعريفها ، وهو ما قاله السمين الحلبي في كتابه الدّرّ : "واعلم أنَّه حيث جعلنا (غير) صفة فلابد من القول بتعريف (غير) أو بإبهام الموصوف وجريانه مجرى النكرة"[75]، وأجاز إبدال النكرة من المعرفة في إعرابه (**غَيْرَ أُوْلِي الضَّـــرَرِ**) من قوله – تعالــى - : (**لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُوْلِي الضَّرَرِ**) [سورة النساء: 95]، حيث قال: "بالرفع والنصب والجرّ، فالنصب على الاستثناء المتصل، أو على الحال، والرفع على أن يكون بدلا من قوله (**القَاعِدُونَ**) أو يكون وصفا له، والجرّ على أن يكون بدلاً من قوله (**المُؤْمِنِينَ**)"[76].

أجاز الأصبهاني في القراءتين أن تكون (غير) بدلا، ففي قراءة الرفع بدل من قوله (القَاعِدُونَ)، وفي قراءة الجرّ بدل من قوله (**المُؤْمِنِينَ**)، وأجاز أن تكون وصفا.

والملاحظ من نصوصه أنَّه أجاز إبدال النكرة من المعرفة من غير أن تكون على لفظها، ولا موصوفة. فلم يشترط ذلك خلافاً للكوفيين والبغداديين[77] الذين يشترطون وصفها وكونها من لفظ المبدل منه، نحو قوله تعالى: (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) [سورة العلق:16-17].

وما لاحظناه من كلامه فهو قد صرَّح به في موضع آخر: "وقوله: بزيد غلام امرأة، أبدل غلاما من زيد وهو على غير لفظه... فزعم الكوفي أنَّ هذا غير جائز وإنّما ينبغي أن يكون إبدال النكرة من المعرفة إذا كان على لفظه، والأمر بخلاف ما قاله؛ لأنَّ الأمرين قد جاءا"[78]، وأنشد قول أبي زيد[79]:

فَلاَ وَأَبِيكَ خَيْرٍ منكَ إنِّى لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ

أبدل خيرا من أبيك وهو على غير لفظه.

وقوله[80]:

إنّا وَجَدْنَا بَنِي جِلاّن كُلّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لاَ طَولٍ وَلاَ قِصَرِ

أبدل قوله: (طولٍ) مما قبله وهو على غير لفظه فالأول معرفة والثاني نكرة. وهذه الحجة التي اعتمد عليها الأصبهاني من السَّماع بما أنشده أبوزيد وغيره، اعتمد عليها من قبله الفارسيّ في الحجة. فالأصبهاني في جوازه هذا النوع من الإبدال وبدون شرط، موافقا للبصريين، ومتأثراً بأقوال الفارسيّ، قال أبو علي في قول مَنْ جعل (غَيْرِ) من قوله تعالى: (**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ**) بدلاً: "فَمَنْ

جعل (**غَيْرِ**) في الآية بدلاً، كَانَ تأويله بَيّناً. وذلك أنَّه لا يخلو مِنْ أنْ يجعل (غيراً) معرفة أو نكرة. فإنْ جعله معرفةً فبدلُ المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم، كقوله: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، وإن جعله نكرة فبدل النكرة من المعرفة في الجواز كذلك، كقوله: (بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) فإن قلت: إنَّ النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أبدل منه، وليس (غَيْرِ) على لفظ الموصول المُبدل منه، فهلاَّ امتنع البدل لذلك، كما امتنع عند قوم له، قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول في لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين في التنكير"[81]، فأجاز أبو علي ذلك " وحجته من القياس أنَّه إذا ساغ البدل من المعرفة فيما كان على لفظها، فلا شيء يمنع من بدل غير لفظها منها، إذ همها نكرتان ما أتى على لفظها، وما أتى على خلافه"[82]. واستناداً على ما اعتمد عليه الفارسيّ والأصبهاني من السَّماع والقياس، أقول بجواز بدل النكرة من المعرفة ومن غير أن تكون على لفظها، ولا موصوفة.

جـــــواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب:

قال - تعالى - : (وَآتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً (2) ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْداً شَكُوراً (3)) [سورة الإسراء: 2-3]. قرأ أبو عمرو بن العلا قوله: (أَلاَّ تَتَّخِذُوا) بالياء، والتقدير: لئلا يتخذوا، وقرأ أهل الحرمين وأهل الكوفة بالتاء، فجعل الكلام للمخاطبة[83] ، في القراءة بالتاء ذكر الأصبهاني في إعراب (ذُرِّيَّةَ) وجوهاً، فقال: "فأمَّا انتصاب قوله (ذُرِّيَّةَ) فقيل: هو على النداء، فيمن قرأ بالتاء. وقيل: هو مفعول أول لـ(تَتَّخِذُوا) و(وَكِيلاً) هو المفعول الثاني، أي أن لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلا. وجاء (وكيلا) في موضع (وكلاء) كما جاء (وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقاً) [لسورة النساء: 68] والمعنى رفقاء، وقال: (خَلَصُوا نَجِياً) [سورة يوسف: 80]... وقد قرئ بالرفع فيما ذكره الهُذلي. ومَنْ رفع (ذُرِّيَّةُ مَنْ حَمَلْنَا) فإنَّه بدلٌ من الضمير في (أَلاَّ تَتَّخِذُوا) أي أنْ لا تتخذوا ذريةُ مَنْ حملنا مع نوح من دوني وكيلا، وذكر أنَّها قراءة"[84] يتّضح من كلام الأصبهاني أنَّه يجيز في قراءة (تَتَّخِذُوا) بالتاء إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب، فجعل (ذُرِّيَّةُ) بدلاً من الواو في (أَلاَّ تَتَّخِذُوا) وهو بدل ممتنع عند البصريين، يقول سيبويه: "فإذا قلت: بي المسكينِ كان الأمر، أو بك المسكينِ، فلا يحسن فيه البدل؛ لأنَّكَ إذا عنيْتَ المخاطَب أو نفسَك، فلا يجوز أن تكون لا تدري مَنْ تعني؛ لأنَّكَ لست تُحَدِّثُ عن غائب"[85]، وردَّه أبو جعفر

النحاس، فقال: "ويجوز الرفع على قراءة مَنْ قرأ بالياء على البدل من الواو، ولا يجوز البدل من الواو على قراءة مَنْ قرأ بالتاء: ولا يقال: كلمتك زيداً، ولا كلمتني زيداً، لأنَّ المُخَاطَب والمُخَاطِب لا يحتاجان إلى تبيين"[86]، فما أجازه الأصبهاني من بدل ذرية من الواو إنَّما يجوز في قراءة مَنْ قرأ (تَتَّخِذُوا) بالياء؛ لأنَّه حمله على لفظ الغيبة، فيكون (ذُرِّيَّةُ) بدلا من ضمير الغائب، وهو مما لا خلاف فيه[87].

وبالنظر فيما أجازه الأصبهاني في القراءة بالتاء من رفع الذرية على البدل من الضمير المرفوع، نقول إنَّما أجازه مقتفيا فيه قفو شيخه أبي علي الفارسيّ، إذ تأثر به وبكلامه كثيراً، يقول أبو علي: "ولو رفع الذرية على البدل من الضمير في قوله (تَتَّخِذُوا) كان جائزاً، وقد ذُكِر أنَّها قراءة، ولو رفع على البدل من الضمير المرفوع كان جائزاً، ويكون التقدير: أن لا تتخذ ذريةُ مَنْ حملنا مع نوح من دوني وكيلاً"[88].

ونراه في مواضع من كلامه أنَّه قد وقع في تعارض مع ما أجازه في قراءة أهل الحرمين بالتاء، وما صرَّح به في مواضع أخرى من منعه إبدال الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب، يقول: "لو قلت مررت بك أبي محمد، أو مررتَ بي أبي محمد لم يجز لأنَّ إبدال الشيء من الشيء، وهما لمعنى واحد في باب المتكلم والمخاطب ممتنع؛ لغاية وضوحه وبيانه بخلاف ضمير الغائب؛ لأنَّه يقع فيه اللبس"[89].

فظاهر كلام الأصبهاني أنَّه أجاز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب؛ لاحتياج الغائب إلى تبيين؛ لأنَّه يقع فيه اللبس، ومنع إبدال الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والغائب، وردَّ ما أنشده الفراء:[90]

فَلاَ حْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً أَوْ ساً أَوَيْسُ مِنَ الهَبَالَه

فنصب (أوساً) على البدل من الكاف، بأنَّه لا حجة فيه؛ لأنَّ أبا عليّ زعم أنَّ (أوساً) انتصب على أنَّه مصدر من أُسْتُه أوْساً فنصب أوسا بلاَ حْشَأَنَّك[91] ، وردَّ – أيضا- رأي الأخفش في إعـــراب (**الَّذِيـــنَ**) من قوله- تعالى - : (**لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**) [سورة الأنعام: 13]، أنَّها بدلٌ من الكاف والميم في (لَيَجْمَعَنَّكُمْ)، بقوله: " فعلى هذا لا يجوز الوقف على (لاَ رَيْبَ). ويكون هذا من باب بدل الاشتمال. وهو ضعيف، لأنَّ سيبويه قال: لا يجوز مررتَ بي المسكين، ولا : مررتُ بك المسكين، فتجعل (المسكين) بدلاً من الياء والكـــاف ، لأنَّ الياء والكاف في غاية الوضوح والبيان ، فلا يحتاج إلى البدل والتفســـير"[92]. واتَّهم

الأصبهاني رأي الأخفش بالخطأ ، ورأى أنَّ الصواب في إعـــراب (**الَّذِينَ**) أنَّها في محل رفـــع بالابتداء ، وخبر المبتدأ قولـــــه : (**فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُـــــــونَ**). وبذلك يكون للأصبهاني قولان في مسألة واحدة ، الراجـــح فيهما منع إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب ؛ لوضوحه وبيانه ، فلا يقع فيه اللبس كما يقع في ضمير الغائب.

ولعل ما ذكره في المواضع الأخـــيرة هو اختياره في هذه المسألة ؛ لتصريحه بلفظ المنع، أي : منع جواز إبدال الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب ، ومعللا لذلك.

نتائـــــــــج البحث:

1- أثبت البحث أنَّ الأصبهاني ذو رأي واجتهاد ، وذو شخصية فـــذة في زمانه وعصره ، إذ كانت له اختيارات نحويّة تنبئ عن عقل نحوي بارع.

2- أثبت البحث أنَّ آراء الأصبهاني واختياراته النَّحويّة توافق في جملتها مذهب البصريين، فكان أكثر ميلا لهم فيما رآه وانتخبه.

3- أوضـــح البحث صلة الأصبهاني بتراث أبي عليّ الفارسيّ ، وغزارة نقله عنه.

4- أثبت البحث أنَّ تراث الأصبهاني وقع فيه التكرار، وتعدد الآراء في المسألة الواحدة.

الهوامـــــــــش :

القرآن الكريم برواية قالون.

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت 1997م، مسألة 65، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى، 1994م، 529/1.

(2) انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدُّورى، مطبعة العاني، بغداد، 1977م، 665/2، وشرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، 1990م، 376/3، والدر المصون للسمين الحلبي، 529/1.

(3) انظر المراجع السابقة والمواضع نفسها.

(4) انظر الحجة للقرّاء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1992م، 121/3، والتبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، 2006م، ص188.

(5) صحيح البخاري، كتاب الإجازة إلى صلاة العصر 446/4.

(6) انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك 661/2، وشرح التسهيل لابن مالك 376/3، والدر المصون للسمين الحلبي 530/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، 221/3.

(7) انظر شرح عمدة الحافظ 662/2.

(8) انظر الدر المصون للسمين الحلبي 530/1.

(9) انظر ديوان العباس بن مرداس، تحقيق الدكتور يحيي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م: 110.

(10) انظر اختيارات أبي حيان النحوية للدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، 2000م، 298/1.

(11) انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك 665/2، وشرح التسهيل لابن مالك 375/3، 376.

(12) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت – لبنان، 2005م، 147/2.

(13) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قدم له الدكتور أسعد سليم الحمصى، والدكتور محمد أحمد قاسم، دار جروس، طرابلس – لبنان: 503.

(14) انظر همع الهوامع للسيوطي 221/3.

(15) انظر الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 381/2.

(16) شرح اللمع للأصبهاني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1990م، 590/2.

(17) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعة جامع العلوم أبي الحسن الأصبهاني الباقولي، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى، 1995م، 660/2-661.

(18) المصدر السابق، 159/1-160.

(19) شرح اللمع للأصبهاني، 591/2.

(20) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 474/2، مسألة 66.
(21) كتاب سيبويه، 379/2.
(22) شرح اللمع للأصبهاني، 588/2.
(23) كشف المشكلات لجامع العلوم الأصبهاني 511/1.
(24) المصدر السابق، 352/1.
(25) المصدر السابق، 440/1.
(26) الحجة لأبي علي الفارسي 226/3.
(27) انظر الأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم، دار البشائر، الطبعة الأولى 2008م، 208/2، 209.
(28) انظر الحجة لأبي علي الفارسي 125/3، والأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم 208/2.
(29) انظر الأصول النحوية والصرفية للدكتور محمد قاسم 209/2.
(30) انظر شرح اللمع للأصبهاني، 577/2.
(31) انظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني ، 1132/2.
(32) شرح اللمع للأصبهاني، 578/2.
(33) انظر المصدر السابق والموضع نفسه.
(34) انظر معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1985م، 34/1، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، علق عليه الدكتور محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 148/2، وتهذيب اللغة للأزهري، المؤسسة المصرية العامة، 1964م، 657/15-658، والخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، إدارة التراث، الطبعة الرابعة، 1999م، 460/2، والأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم، 241/2.
(35) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني، 1132/2.
(36) حاشية كشف المشكلات للأصبهاني، 1132/2.
(37) المصدر السابق والموضع نفسه.
(38) شرح اللمع للأصبهاني، 579/2.
(39) ديوان الهذليين 107/1، وشرح أشعار الهذليين، 222/1، والأصول النحوية والصرفية للدكتور محمد قاسم، 240/2.
(40) شرح اللمع للأصبهاني، 578/2.
(41) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني، 297/1.
(42) المصدر السابق، 588/1.
(43) الأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم، 241/2.
(44) المرجع السابق والموضع نفسه.
(45) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الشام للتراث، 486/2.
(46) انظر المرجع السابق والموضع نفسه.
(47) انظر كتاب سيبويه، 65/1-66.

(48) انظر المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، 195/4، والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1988م، 69/2.
(49) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1995م، 434/1.
(50) انظر المقتضب للمبرد 195/4، والأصول في النحو لابن السراج، 69/2، ومغني اللبيب لابن هشام، 486/2.
(51) انظر معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة 1983م، 45/3، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1988م، 432/4، ومغني اللبيب لابن هشام، 486/2.
(52) انظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري، دار المعرفة 508/3، تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، 83/8.
(53) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، 488/2.
(54) قائله أبو داود، وهو شواهد الكتاب، 66/1.
(55) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني، 754/2-755.
(56) كتاب سيبويه، 66/1.
(57) حاشية كشف المشكلات 755/2.
(58) شرح اللمع للأصبهاني 365/1.
(59) انظر المصدر السابق، 366/1.
(60) البيتان للأعور الشني، انظر الكتاب 64/1، والمقتضب للمبرد 196/4، والحماسة البصرية لأبي الحسن البصري، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الثقافة الدينية، 228/2.
(61) انظر شرح اللمع للأصبهاني، 366/1.
(62) المصدر السابق، 367/1.
(63) انظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني 1226/2.
(64) شرح اللمع الأصبهاني، 581/2-582.
(65) المصدر السابق، 581/2.
(66) انظر المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: 187، والتبصرة والتذكرة للصميري، تحقيق الدكتور فتحي احمد مصطفي علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1982م، 137/1، وأمالي ابن الشجري تأليف هبة الله بن علي بن محمد، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1992م، 535/2.
(67) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 292/1-293.
(68) انظر التبصرة والتذكرة للصميري 137/1.
(69) انظر أمالي ابن الشجري 535/2-536.
(70) شرح اللمع للأصبهاني، 583/2.
(71) البيت لباغث بن صريم اليشكري، انظر الكتاب 134/2، والأصول في النحو لابن السراج، 245/1، وشرح المفصل لابن يعيش، 83/8، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2000م، 83/8، ولزيد بن أرقم في الإنصاف لابن الأنباري 202/1.
(72) شرح اللمع للأصبهاني، 583/2.

(73) المصدر السابق، 550/2.
(74) انظر المصدر السابق، 549/2.
(75) الدر المصون للسمين الحلبي، 85/1.
(76) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني 320/1.
(77) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 291/1، تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1999م، 291/1، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1982م، 429/2.
(78) شرح اللمع للأصبهاني، 568/2.
(79) قائله شمر بن الحارث الطَّبيِّ، انظر شرح الجمل لابن عصفور 286/1، والحجة لأبي علي الفارسي 150/1، وشرح اللمع للأصبهاني، 568/2، والأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم، 199/2.
(80) من شواهد شرح اللمع للأصبهاني، 568/2، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، 287/1، والحجة لأبي علي الفارسي، 149/1.
(81) الحجة لأبي علي الفارسي 149/1، والأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم 198/2.
(82) الأصول النحوية والصرفية في الحجة للدكتور محمد عبدالله قاسم 198/2.
(83) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 264/2.
(84) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني 705/2-706.
(85) كتاب سيبويه 76/2.
(86) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 265/2.
(87) انظر شرح اللمع للأصبهاني، 569/2.
(88) الحجة لأبي علي الفارسي، 85/5.
(89) شرح اللمع للأصبهاني، 569/2.
(90) انظر المصدر السابق والموضع نفسه، وهو من شواهد الحجة لأبي علي الفارسي، 145/1.
(91) انظر شرح اللمع للأصبهاني، 570/2، والحجة لأبي علي الفارسي 146/1.
(92) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني 386/1-387.